الأمم المتحدة

A/HRC/45/15

الجمعية العامة

Distr.: General
8 July 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والأربعون

14 أيلول/سبتمبر – 2 تشرين الأول/أكتوبر 2020

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحق في التنمية

تقرير المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية

موجز

يقدم المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، سعد الفرارجي، هذا التقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراري المجلس 14/33 و23/42. وفيه يبحث المقرر الخاص ممارسات تمويل التنمية على الصعيد الوطني من منظور الحق في التنمية. ويسلّط فيه الضوء على الممارسات الجيدة ويستعرض التحديات التي تعترض ضمان مشاركة ذوي الحقوق مشاركة مجدية. ويَختتم التقرير بتوصيات تتعلق بإدماج الحق في التنمية في مجالات تعبئة الموارد، والسياسات الضريبية، والمشاركة، والوصول إلى المعلومات.

GE.20-09071(A)

2009071

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- أنشطة المقرر الخاص

1- يعرض هذا التقرير، المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان عملاً بقراره 14/33، أنشطة المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية. وقد ركز المقرر الخاص منذ بداية ولايته على وضع منهجية محددة لإجراء زيارات قطرية بغرض تقييم إعمال الحق في التنمية. فأرسل طلبات لأجل زيارة ما يربو على 20 بلداً، وقد سرّه أنه تلقى رداً بالإيجاب على معظم تلك الطلبات. ومن 23 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2019، قام المقرر الخاص بزيارة قطرية إلى سويسرا لتقييم الجهود التي يبذلها البلد لكي يجعل الحق في التنمية جزءاً من سياساته. وكانت هذه الزيارة الثانية التي يقوم بها إلى البلد منذ إنشاء الولاية. وبحث المقرر الخاص أيضاً الكيفية التي تشجع بها الحكومة المشاركة الشعبية الفعالة والمساءلة وتكفلهما أثناء عملية التنمية. ويصدُر تقرير الزيارة القطرية في شكل إضافة إلى هذا التقرير. وقد كان من المقرر القيام بزيارة قطرية إلى قيرغيزستان في أيار/مايو 2020، ولكن كان لا بد من تأجيلها بسبب تقييدات السفر الناجمة عن وباء فيروس كورونا (كوفيد-19).

2- وطلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 14/33 إلى المقرر الخاص أن يساهم في عمل الفريق العامل المعني بالحق في التنمية. وكان المقرر الخاص يعتزم المشاركة في الدورة الحادية والعشرين للفريق العامل التي كان من المقرر عقدها بدايةً في أيار/مايو 2020؛ وقد أُجلت الدورة إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

3- وفي أيلول/سبتمبر 2018، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار 9/39، الذي طلب فيه إلى المقرر الخاص المشاركة في الحوارات ومنتديات السياسات الدولية المعنية بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بهدف تعزيز إدماج الحق في التنمية في تلك المنتديات والحوارات. وتوخياً لتلك الغاية، شارك المقرر الخاص في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019، في اجتماع استغرق يوماً واحداً نظمته اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، بشأن إمكانيات استخدام الأموال غير المشروعة وغير المعادة إلى الوطن، بوسائل منها تسييل الأموال وإنشاء صناديق استثمار. وقد أطلع المقرر الخاص اللجنة الاستشارية على آخر مستجدات عمله وقدم عدداً من التوصيات في موضوع الاجتماع، استمدها من المبادئ التوجيهية بشأن إعمال الحق في التنمية في الواقع العملي، التي كان قد قدمها إلى مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019 (A/HRC/42/38، ثالثاً).

4- وفي 11 و12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، شارك المقرر الخاص في مشاورة نظمتها اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن إعمال الحق في التنمية لتعزيز جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وألقى المقرر الخاص كلمة رئيسية وشارك كمتكلم في فريق النقاش المعني بفهم الحق في التنمية وعلاقته بالنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية وأهداف التنمية المستدامة في سياق أنشطة النزعة الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وكانت الأهداف المتوخاة من هذا الحدث ترسيخ إنفاذ إعلان حقوق الإنسان لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والحصول على تعليقات بشأن المضمون المعياري للحق في التنمية وما أُحرزَ من تقدم في إعمالِه المنصوص عليهما في المواد 35-37 من الإعلان؛ وتحديد الخطوات التي يمكن أن تتخذها اللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والهيئات القطاعية بقصد تضييق الفجوات الإنمائية بين الدول الأعضاء في الرابطة؛ ورصد وقياس ما يتحقق من إنجازات في مجال إعمال الحق في التنمية وما يعترضه من تحديات.

5- وفي 12 شباط/فبراير 2020، ألقى المقرر الخاص كلمة رئيسية في مناقشة مفتوحة العضوية بشأن الحق في التنمية والسبل الممكنة لتحقيق إعماله في الواقع العملي، نظمتها البعثة الدائمة لأذربيجان لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف بصفتها رئيسة فرع جنيف لحركة بلدان عدم الانحياز.

ثانياً- تمويل التنمية والحق في التنمية

ألف- مقدمة

6- أُسندت إلى المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية ولاية دراسة التداخل بين تمويل التنمية والحق في التنمية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 14/33[1]. وفي الفقرة 2 من جدول أعمال مؤتمر أديس أبابا الدولي الثالث المعني بتمويل التنمية، التزمت الدول بتنفيذ مهمة ثلاثية هي: متابعة الالتزامات وتقييم ما يُحرَز من تقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة؛ والمضي في تعزيز إطار تمويل التنمية المستدامة ووسائل تنفيذ خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015؛ وتنشيط وتوطيد عملية متابعة تمويل التنمية بغية ضمان تنفيذ واستعراض الإجراءات التي التزمت بها الدول بطريقة ملائمة وشاملة وشفافة وفي أوانها.

7- ويشير المقرر الخاص إلى استنتاجه القائل إن من واجب الأفراد والمجتمعات أن يقودوا العمليات الرامية إلى تنميتهم، وهو ما ينعكس على كيفية تمويل التنمية (A/HRC/42/38، الفقرة 11). ولأغراض هذا التقرير، سيبحث المقرر الخاص السبل التي شاركت بها الدول في المهام المذكورة أعلاه في إطار جهودها الوطنية الرامية إلى زيادة تعزيز إطار تمويل التنمية المستدامة ووسائل تنفيذ خطة التنمية العالمية لما بعد عام 2015. وهو يتوخى تقييم إدماج الحق في التنمية من قِبل ذوي المصلحة في ممارسات تمويل التنمية على الصعيد الوطني. ويسهب في عرض ما أنجزه من عمل في السابق بشأن إعمال الحق في التنمية في الواقع العملي ويجمع الممارسات الجيدة من الدول والمؤسسات الإنمائية الوطنية والمنظمات غير الحكومية. ويستعرض المقرر الخاص أيضاً التحديات التي تعترض ذوي المصلحة، ويقدم توصيات عملية بشأن إدماج منظور قائم على الحق في التنمية في تمويل التنمية.

8- ولأغراض هذا التقرير، يشير المقرر الخاص إلى تمويل التنمية باعتباره يشمل التدفقات المالية المحلية والدولية، مثل الإيرادات المالية المحلية، والمعونة الإنمائية العامة، والتحويلات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والدين الخارجي[2]. ويلاحظ المقرر الخاص أن مسائل الديون الخارجية جزء لا يتجزأ من تمويل التنمية. غير أن المقرر الخاص لن يركز في هذا التقرير على هذا الموضوع لأنه يشير في ذاك الصدد إلى عمل الخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

9- ويعرب المقرر الخاص عن قلقه البالغ إزاء الآثار العالمية لوباء كوفيد-19، وقد دعا الدول إلى عدم التخلي عن أي أحد فيما تقوم به تصدياً للأزمة[3]. ويعترف المقرر الخاص أيضاً بما سيترتب على الوباء من أثر عميق على تمويل التنمية، وسيدرس هذه الآثار من منظور الحق في التنمية في تقريره المقبل إلى الجمعية العامة.

10- ويسهب هذا التقرير في عرض المبادئ التوجيهية للمقرر الخاص بشأن إعمال الحق في التنمية في الواقع العملي، التي كان قد عرضها على مجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر 2019، وفي عرض

(1) انظر أيضاً "مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في التنمية: مقدمة للولاية" (2017).

(2) يشير المقرر الخاص إلى مصادر تمويل أخرى، مثل الأعمال الخيرية. ونظراً لضيق الوقت والمكان، ركز على الأنواع المذكورة أعلاه.

(3) OHCHR, "'Leave no one behind' – don't forget your commitments in your response to the COVID-19 crises, UN expert urges States", news release (9 April 2020). متاح على هذا الرابط: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25786&LangID=E.

التوصيات الواردة فيها. وقد انبثقت المبادئ التوجيهية من المشاورات الإقليمية التي أجراها المقرر الخاص في عامي 2018 و2019، وفق الولاية التي أسندها إليه مجلس حقوق الإنسان في القرار 9/36[4]. وجمعت المشاورات زُمرة متنوعة من المشاركين من جميع أنحاء العالم حددوا الممارسات الجيدة في تصميم السياسات والبرامج التي تسهم في إعمال الحق في التنمية، وفي تنفيذها ورصدها وتقييمها.

11- وتؤكد المبادئ التوجيهية على أن مشاركة ذوي الحقوق المجدية محوريةٌ في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وإن ضمان المشاركة المجدية يعني أكثر من مجرد استشارة الأفراد والمجتمعات. فهي تقتضي ضمناً وضعَهم في مركز صنع القرار الذي يؤثّر على تنميتهم، بما في ذلك اتخاذ القرارات بشأن تمويل التنمية. والواقع أن الحق في التنمية يحدد مفهوماً للتنمية بوصفها عملية كليّة تتطلب إسهام ومشاركة مختلف الجهات ذات المصلحة، بما فيها الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص، توخياً لنتائج مستدامة. ويتعين توخي عمليات تشاورية وتشاركية ومفتوحة لجميع شرائح المجتمع، ووضع ميزانياتها وتنفيذها خطوة خطوة.

12- والواضح في المبادئ التوجيهية أن تمويل التنمية يعني، من منظور الحق في التنمية، تمويل الأولويات الإنمائية التي يحددها الأفراد والمجتمعات المحلية، لأنهم هم من يجب أن يقود العمليات من أجل تنميتهم. وفي الفرع التالي، يصف المقرر الخاص كيف أن المعايير الدولية ذات الصلة قد أدمجت هذا النهج بالفعل.

باء- أُسُس السياسات الدولية بشأن تمويل التنمية والحق في التنمية

13- مِن أُسس السياسات العامة الدولية التي تنطبق على التلاقي بين الحق في التنمية وبين تمويل التنمية إعلانُ الحق في التنمية، وخطة عام 2030، وخطة عمل أديس أبابا.

14- فإعلان الحق في التنمية ينص، في المادة 1 منه، على أنه بموجب الحق في التنمية، يحق لجميع الأفراد من البشر ولجميع الشعوب المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإسهام فيها والتمتع بها. ويحدد الإعلان أيضاً المبادئ التي ينبغي الاسترشاد بها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات العامة لتمويل التنمية. فهو ينص، على سبيل المثال، على أن الحق في التنمية يعني ضمناً الإعمال الكامل لحق الشعوب في تقرير المصير، الذي يشمل، رهناً بالأحكام ذات الصلة المنصوص عليها في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، حق الشعوب في السيادة الكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية (المادة 1)، وأنه ينبغي توزيع فوائد التنمية توزيعاً عادلاً (المادة 2). ويعلن أنه ينبغي للدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لإعمال الحق في التنمية وأنه يتعين عليها أن تكفل تكافؤ الفرص للجميع (المادة 8). وبالإضافة إلى ذلك، على الصعيد الدولي، يفرض الإعلان على الدول واجب التعاون مع بعضها البعض، حتى في سياق التشجيع على تسريع وتيرة تنمية البلدان النامية، ولا سيما فيما يتعلق بتزويد تلك البلدان بالوسائل والتسهيلات المناسبة لأجل تعزيز تنميتها الشاملة (المادتان 3(3) و4(2)).

15- وفي خطة عام 2030، تم الربط بشكل ملموس بين الحق في التنمية والاستدامة. وتعيد خطة عام 2030، في جميع فقرات نصها، توكيد المبادئ الرئيسية الواردة في إعلان الحق في التنمية. كما تسلم بالحاجة إلى بناء مجتمعات سلمية وعادلة ومتسعة للجميع وقائمة على احترام حقوق الإنسان، بما فيها

(4) انظر أيضاً هذا الرابط: www.ohchr.org/EN/Issues/Development/SRDevelopment/Pages/RegionalConsultation.aspx.

الحق في التنمية، وعلى سيادة القانون الفعلية والحكم الرشيد على جميع المستويات، وعلى مؤسسات شفافة وفعّالة وخاضعة للمساءلة[5].

16- وارتباط جدول أعمال أديس أبابا بخطة عام 2030 لا ينفصم لأنه يوفر إطاراً عالمياً لتمويل التنمية، بما في ذلك في سياق أهداف التنمية المستدامة. وعلى غرار خطة عام 2030، تشير خطة عمل أديس أبابا في الفقرة 18 منها إلى الحكم الرشيد وسيادة القانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة في إتاحة اللجوء إلى العدالة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تعزيز مجتمعات تنعم بالسلم وتتسع للجميع. وهكذا، فإن مكونات أساسية من مكونات الحق في التنمية تشكّل الأساس الذي يقوم عليه الإطار الدولي لتمويل التنمية.

17- وتبين هذه المعايير الدولية الالتزامات التي قطعتها الدول على نفسها في السابق باتّباع نهج قائم على الحقوق في السعي إلى التنمية المستدامة وتمويل التنمية. وفي الفروع التالية، يستعرض المقرر الخاص أمثلة محددة على إعمال الحق في التنمية في مجال تمويل التنمية، كدليل على الكيفية التي نفّذت بها الدول هذه الالتزامات، وفي أي المجالات يلزم بذل المزيد من الجهود.

جيم- الممارسات على الصعيد الوطني

18- فيما يتعلق بجمع المعلومات عن مدى وضع ذوي الحقوق في صلب عملية صنع القرار بشأن تمويل التنمية، وجه المقرر الخاص نداءً إلى الدول الأعضاء ومؤسسات التمويل الإنمائي والمنظمات غير الحكومية والمراكز الفكرية والأكاديميين ليقدموا ورقات في هذا الموضوع. واستفسر عما يلي:

(أ) مشاركة الأفراد والمجتمعات في عمليات تمويل التنمية والحصول على معلومات بشأنها؛

(ب) تعبئة الموارد الحكومية ووضع الميزانيات لأغراض التنمية؛

(ج) سياسات الدولة في المجال الضريبي من حيث صلتها بحقوق الإنسان؛

(د) كيف يتقاسم ذوو المصلحة في مجال التمويل من أجل التنمية منافع التنمية، وحالة برامج الحماية الاجتماعية.

19- وقدم عدد من البلدان أمثلة عملية على الطرق التي تعمل بها حكوماته على إدماج الحق في التنمية في النظم الوطنية لتمويل التنمية. ويعرب المقرر الخاص عن امتنانه لجميع البلدان ولغيرهم من ذوي المصلحة الذين قدموا مدخلات لأغراض تجميع هذا التقرير[6]. ومع أن المقرر الخاص يسلم بأن وباء كوفيد-19 الذي أصاب جميع أنحاء العالم في عام 2020 قد تطلب من العديد من البلدان تغيير وجهة الموارد، فإنه يعرب عن أسفه لعدم تلقي عدد أكبر من الورقات، الأمر الذي كان سيتيح له تقديم المزيد من الأمثلة على الممارسات الجيدة التي بإمكان البلدان تكييفها واستخدامها في ظروفها الخاصة.

20- فقد أفادت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات في ورقتها بأن المادة 306 من دستورها تنص على أن تكفل الدولة التنمية عن طريق إعادة توزيع الفوائض الاقتصادية بإنصاف على شكل سياسات اجتماعية وصحية وتعليمية وثقافية. وتنص المادة 316 على أن من واجب الدولة تشجيع

(5) انظر البيان الصادر عن عدة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بمناسبة الذكرى السنوية الثالثة والثلاثين لإعلان الحق في التنمية (4 كانون الأول/ديسمبر 2019). متاح على هذا الرابط: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25383&LangID=E.

(6) يمكن الاطلاع على المساهمات على هذا الرابط: www.ohchr.org/EN/Issues/Development/SRDevelopment/Pages/SRDevelopmentIndex.aspx.

سياسات التوزيع المنصف لثروات البلد وموارده الاقتصادية بهدف درءاً لعدم المساواة والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي ولأجل القضاء على الفقر بأبعاده العديدة.

21- وفي عام 2015، أطلقت دولة بوليفيا المتعددة القوميات جدول أعمالها الوطني لعام 2025، وهو عبارة عن خطة البلد العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد يسّرت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة 2016-2020 تطبيق جدول الأعمال الوطني، ونصت على التنسيق بين الجهات الفاعلة الخاصة والمجتمعات المحلية والتعاونيات الاجتماعية والمنظمات الاجتماعية، بما فيها منظمات الشعوب الأصلية والمجتمعات الأصلية الريفية والمجتمعات البوليفية من أصل أفريقي والمشتركة بين الثقافات. وتضمنت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً نهجاً تخطيطياً شاملاً فيما يتعلق بالمجالات الشاملة مثل نوع الجنس والشيخوخة وتكافؤ الفرص واحترام الحقوق الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

22- ويدعو القانون رقم 777 المتعلق بنظام الدولة للتخطيط الشامل إلى تنفيذ التخطيط على المدى القصير والمتوسط والطويل مع التركيز على التكامل، وبمشاركة الجهات الفاعلة الاجتماعية وبالتنسيق معها. وقد حدد القانون الخطوط التوجيهية المنهجية والتقنية للتخطيط القطاعي والإقليمي والمؤسسي، وأنشأ آليات للمشاركة في عملية وضع عمليات التخطيط والإشراف الاجتماعي عليها. وأدى ذلك إلى إدارة الاستثمار وفقاً للأولويات المحددة. ويهدف القانون رقم 341 المتعلق بالمشاركة والإشراف الاجتماعيين إلى تعزيز المشاركة والإشراف الاجتماعيين باعتبارهما عنصراً شاملاً ودائماً من عناصر الإدارة العامة في تخطيط السياسات العامة وإجراءات الدولة والخدمات التي تقدمها الشركات الخاصة، وفي رصدها وتقييمها.

23- وقد أبانت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عن التزام سياسي بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي عن طريق برامج مختلفة للحماية الاجتماعية. ومن جملة تلك هذه البرامج برنامجٌ للتحويلات النقدية المشروطة تشجيعاً للطلاب على الاستمرار في الدراسة؛ ونظام تحويل نقدي مشروط لفائدة الحوامل والأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم سنتين، بالاقتران مع فحوصات صحية منتظمة تجريها لهم دائرة الصحة العامة؛ وبرنامج دفع المال للأشخاص البالغين من العمر 60 سنة فما فوق للحد من خطر وقوعهم في براثن الفقر؛ وتوفير المعونة النقدية للأشخاص ذوي الإعاقة.

24- وفيما يتعلق بالشفافية، تنص المادة 21 من الدستور على حق كل فرد في الوصول إلى المعلومات، وتكفل الدولة، من خلال المادة 106، الحق في الاتصال والحق في الوصول إلى المعلومات. وتشير المادة 242 إلى دور المشاركة والرقابة الاجتماعية في دعم الشفافية في إدارة المعلومات واستخدام الموارد في جميع مجالات الإدارة العامة. ويحمي الدستور الحق في الوصول إلى المعلومات من الكيانات العامة بلا أي قيود، ويُمكِّن المنظمات الاجتماعية والمجتمع المدني من المشاركة وممارسة الإشراف الاجتماعي، سواء في صياغة الخطط أو في رصد ما يتحقق من نتائج.

25- وقد عملت وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية العامة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، في المجالين التقني والعلمي، من خلال تبادل الخبرات والمعارف والتكنولوجيا.

26- وقدمت حكومة بوروندي في ورقتها وصفاً لخطة التنمية الوطنية لبوروندي للفترة 2018-2027، التي أجرت وفقاً لها تقييمات للسياسات العامة، وقدمت حوافز ضريبية، وأجرت تقييمات للأثر على حقوق الإنسان. وتشمل الخطة أيضاً أهدافاً تتعلق بالعمالة، وبالأجور اللائقة، وتوفير ظروف عمل أفضل. وتمت مواءمة عدة خطط مع خطة التنمية الوطنية وهي الخطط التي دعمت تنفيذ هذه الخطة، ومن جملتها خطة الاستثمار العمومي وخطط التنمية المجتمعية المحلية وخطط القطاعات الاستراتيجية.

ويجري تنقيح الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي للفترة 2015–2020. ونشرت الحكومة معلومات عن طريق عقد حلقات عمل في جميع مقاطعات البلد بعد اعتماد قوانين تمويل جديدة.

27- ونفّذت الحكومة القانون رقم 19/1 بشأن النظام العام لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي يضمن الشفافية في عملية توقيع عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأنشأ منصات لجذب المستثمرين بواسطة خطة التنمية الوطنية. وأنشأت الوكالة الحكومية المسؤولة عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص موقعاً على شبكة الإنترنت يتيح للمجتمع المدني الاطلاع على معلومات عن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الماضي ومشاريع الشراكة قيد التنفيذ.

28- ونظراً لما يُحتمل أن يكون لبرامج التقشف والشراكات بين القطاعين العام والخاص من مساوئ، اتخذت الحكومة تدابير لتوسيع قاعدتها الضريبية وزيادة مواردها الداخلية عن طريق مراجعة الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة، والتصدي لتجنب الضرائب، من جملة تدابير أخرى. وتتاح على الإنترنت معلومات عن فرض الضرائب والحوافز الضريبية والدخل الذي تولده جهات فاعلة كبرى.

29- وفيما يتعلق بتوزيع الإيرادات على الجمهور، وضعت الحكومة قائمة بمشاريع تستهدف السكان ذوي الدخل المنخفض، مثل إنشاء مصرف للشباب والتخطيط لإنشاء مصرف للنساء. كما خصصت الحكومة أموالاً للزراعة الأسرية في القرى، ورعت دورات تعلُّم تنظيم المشاريع لفائدة من باستطاعتهم أن يصبحوا أصحاب أعمال تجارية.

30- وركزت حكومة شيلي في مساهمتها على التدابير التي تتخذها الدولة لأجل توزيع الاستحقاقات وتوفير الحماية الاجتماعية. وسردت العديد من برامج الحماية الاجتماعية والإحصاءات ذات الصلة. فأفادت الحكومة، على سبيل المثال، بأنه حتى كانون الأول/ديسمبر 2018، كان 289 برنامجاً ومبادرة، من أصل 448 في المجموع، قد أبلغ عن اتخاذ تدابير و/أو إنشاء آليات لتيسير مشاركة المستفيدين.

31- وأدمجت شيلي نهجاً قائماً على الحقوق في تصميم وتنفيذ البرامج الاجتماعية الحكومية عن طريق الإبلاغ بالمعلومات والبيانات. وعلى وجه التحديد، يجب أن تقدِّم البرامج الاجتماعية معلومات عن تدابيرها المتصلة بحقوق الإنسان ومعلومات أساسية عن نوع الجنس، والشعوب الأصلية، والمنظور الإقليمي، وحالة الأشخاص ذوي الإعاقة، والهجرة، وحالة الأطفال والمراهقين.

32- وذكرت الحكومة أيضاً أنها طلبت معلومات عن الكيفية التي تسهم بها البرامج الاجتماعية في التخفيف من حدة الفقر المتعدد الأبعاد. ويستند قياس هذا الفقر إلى مؤشرات تتعلق بالتعليم والصحة والعمالة والضمان الاجتماعي والسكن والبيئة والشبكات والتماسك الاجتماعي. وفي عام 2018، تم تحديد 212 برنامجاً اجتماعياً فقط، من أصل 448، باعتبارها تساهم في الحد من بعض أسباب الفقر المتعدد الأبعاد.

33- وشجعت شيلي على الحفاظ على الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية وعلى تحسينها وزيادتها، حتى إبّان الأزمات. وحاولت الحكومة أن تضمن حصول أضعف فئات السكان على استحقاقات اجتماعية، وقدمت مثالاً على ذلك نظام "شيلي تنمو معك" الذي يوفر الحماية الشاملة للطفل. وتتمثل مهمة المنظومة في مساعدة الأطفال والأسر وحمايتهم ودعمهم، مع تركيز الدعم على الأشخاص الضعفاء. وجرى تنفيذ برنامج آخر، هو "شيلي تهتم"، بواسطة الشبكة المحلية للدعم والرعاية، التي هي جزء من استراتيجيةٍ لحماية وتوفير الرعاية الشاملة للأشخاص المعالين، بمن فيهم الأشخاص الذين تجاوزوا الستين من العمر والذين هم في حالة اعتماد على الغير، والأشخاص ذوي الإعاقة أياً كانت سنهم. وشملت إجراءات الشبكة غير المأجورين من مقدمي الرعاية للأشخاص المعالين و/أو شبكات دعم أولئك الأشخاص بهدف تحسين نوعية الحياة في كنف الأسر المعيشية.

34- وفي مجال التعاون، سلطت حكومة شيلي الضوء على صناديق التعاون المشتركة التي أنشأتها، والتي نوّعت أشكال تعاون البلد في إطار كل من التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن جملة تلك الصناديق، صندوق شيلي لمكافحة الجوع والفقر، وهو نتاج شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتواءَم مع خطة عام 2030. وأشركت منظمات المجتمع المدني الشيلية بتوجيه دعوات صريحة إليها لتقديم المقترحات وتنظيم حلقات عمل تمهيدية.

35- وأشارت حكومة كولومبيا إلى خطتها الإنمائية الوطنية للفترة 2018-2022، تحت عنوان "ميثاق كولومبيا، ميثاق للمساواة". وقد وضع المجلس الوطني للسياسة العامة الاقتصادية والاجتماعية استراتيجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كولومبيا، تقدِّم التوجيه عن طريق: نظام الرصد والإبلاغ؛ وخطة تعزيز إحصائية؛ واستراتيجية إقليمية لدعم الحكومات المحلية في تحقيق الأهداف الإنمائية؛ ومبادئ توجيهية لتعزيز الحوار مع الجهات الفاعلة غير الحكومية.

36- ووصفت الحكومة القطاع الخاص بأنه حليف كبير في تمويل وتنفيذ مشاريع مستدامة للهياكل الأساسية العامة عن طريق إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وأفادت الحكومة بأنها شجعت مشاركة القطاع الخاص في مشاريع للتزويد بالمياه ومرافق الإصحاح الأساسية، وتوسيع الهياكل الأساسية التعليمية، وبناء المستشفيات ومراكز الرعاية العاجلة، ومشاريع الإضاءة بالصمامات الثنائية المشعة بالضوء.

37- وشددت الحكومة على جهودها الرامية إلى دعم التنمية على المستوى المحلي. فعلى سبيل المثال، زودت مجموعة أدوات التخطيط الإقليمي التابعة لها السلطات المحلية بمنهجيات وصيَغ وأدوات عملية لتحسين صياغة خطط التنمية. وقد أعيد تصميم تلك المجموعة في عام 2019، فأتاحت النسخة المحدثة منها صياغة جميع خطط التنمية الإقليمية في البلد على الإنترنت. والأدوات التعليمية متاحة أيضاً، ويتم كذلك تيسير المساعدة التقنية، ولا سيما المساعدة التي تقدمها المقاطعات للبلديات.

38- وتتضمن خطة التنمية الوطنية ميثاقاً لإنصاف النساء، تشتمل على ثماني سياسات عامة شاملة تتسق وأهداف التنمية المستدامة. وبدعم من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والمنتدى الاقتصادي العالمي وجهات فاعلة من القطاع الخاص، أطلقت الحكومة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، مبادرة تتناول المساواة بين الجنسين في عالم العمل. والغرض من المبادرة هو تحديد العوائق التي تحول دون حصول المرأة على فرص العمل وتمتعِها بالمساواة في شروط العمل، والحد من تلك العوائق.

39- وشددت الحكومة على ضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال تمويل التنمية، وأكدت أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال أساسية بالنسبة للبلدان المتوسطة الدخل مثل كولومبيا. وحددت الحكومة تعبئة الموارد المالية والعينية بوصفها مجالاً يطرح مشاكل كبرى، ودعت إلى ضمان تطبيق العلم والابتكار والمعرفة والتكنولوجيا لأجل خدمة الناس والكوكب.

40- وأفادت حكومة كوبا بأنه تم الاسترشاد بالمبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للحزب والثورة للفترة 2016-2021 في وضع استراتيجية البلد الإنمائية، وأمرت هذه المبادئ بأن تدفع الشركات والتعاونيات ضريبة إقليمية لمجالس الإدارة البلدية للأقاليم التي تعمل فيها مساهمةً منها في التنمية المحلية وفي تمويل النفقات الجارية والرأسمالية.

41- وأمر الدستور المجالس البلدية بأمور منها عقد مشاورات عامة بشأن المسائل التي تحظى بالاهتمام محلياً؛ وبضمان إيلاء الاهتمام الواجب لمقترحات السكان وشكاواهم وطلباتهم؛ وبِضمان حق سكان بلدية ما في أن يقترحوا على مجلس البلدية تحليل القضايا التي تدخل ضمن اختصاصه؛ وبإبقاء السكان على علمٍ كاف بالقرارات التي تعتمدها الهيئات الحكومية والتي تحظى باهتمام عامة السكان.

وقد اعتمدت الجمعية الوطنية قانوناً بشأن تنظيم المجالس البلدية ومجالس الشعب وأداء عملها، وهو قانون يعزز استقلال البلديات الذاتي وقدرة الأفراد والمجتمعات على المشاركة في التنمية المحلية.

42- وبالنسبة لعام 2020، كانت الدولة قد وضعت خطة أكثر مرونة وتشاركية للنهوض بالاقتصاد عن طريق تحديد مواطن القوة في كل إقليم ومؤسسة تجارية بغرض زيادة الإنتاجية. وقد أدرجت الحكومة في قائمة الأولويات زيادة وتنويع الصادرات، وتحسين الكفاءة في عملية الاستثمار، وزيادة مشاركة الصناعة الوطنية، وتقوية مشاريع التنمية المحلية، وتعزيز الروابط بين جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية، بما فيها الجهات الفاعلة في القطاعين الحكومي وغير الحكومي والمستثمرون الأجانب. ولكي يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً أكبر في عملية تنمية البلد، أُطلقت نقطة خدمات موحدة خاصة بالاستثمار الأجنبي في كانون الثاني/يناير 2020. والغرض من نقطة الخدمات هذه هو تيسير العمليات الإدارية على المستثمرين والمساعدة في تسريع إتمام الإجراءات اللازمة للموافقة على الأعمال التجارية الجديدة. والهدف من نقطة الخدمات هذه هو تعزيز عمليات تصدير السلع والخدمات وإزالة العقبات الداخلية والبيروقراطية المفرطة في التجارة.

43- واسترعت كوبا الانتباه إلى وضعها بوصفها بلداً نامياً وإلى الآثار السلبية على التنمية التي يتسبب فيها الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. كما وجهت الحكومة العناية إلى عدم وفاء البلدان المتقدمة النمو بالتزامها بتخصيص 0,7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وأكدت الحكومة أن استمرار عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها ينتهك الحق في التنمية.

44- وأفادت حكومة قبرص في ورقتها بأنها أجرت، لدى تقييم السياسات الضريبية والحوافز الضريبية، مشاورات عامة وسجلت ما خلفته تلك السياسات والحوافز من آثار على الناتج المحلي الإجمالي والعمالة والميزانيات. وعززت قبرص أيضاً الشفافية بنشرها البيانات على مواقع الوزارة والإدارات على شبكة الإنترنت[7].

45- وأفادت حكومة إكوادور بأن الدستور يوجب على الدولة التخطيط للتنمية الوطنية، والقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وتوزيع الموارد والثروة على نحو منصف. ويقرر الدستور أيضاً مَن مِن الأشخاص ينبغي أن يحظى بالأولوية والاهتمام المتخصص وهؤلاء هم المسنون والأطفال والمراهقون والنساء الحوامل والأشخاص ذوو الإعاقة والأشخاص المحرومون من حريتهم؛ وأولئك الذين يعانون من أمراض كارثية أو شديدة التعقيد؛ والأشخاص المعرضون للخطر؛ وضحايا العنف المنزلي والجنسي والاعتداء على الأطفال والكوارث الطبيعية أو البشرية. ويجب على الدولة أن توفر حماية خاصة للأشخاص الذين هم في حالة ضعف مضاعف.

46- وجرى تنظيم خطة التنمية الوطنية للفترة 2017-2021، المعنونة "طوال الحياة"، في ثلاثة مجالات برنامجية وتسعة أهداف إنمائية وطنية، بالاستناد إلى الاستدامة البيئية والتنمية الإقليمية. فالمجال الأول، "الحقوق للجميع طوال الحياة"، يتطرق لحماية الضعفاء، ويؤكد تعدد الثقافات وتداخلها، ويهدف إلى مكافحة الفقر بجميع أبعاده والتمييز والعنف بجميع أنواعهما، ويضمن حقوق الطبيعة. أما المجال الثاني، وهو "الاقتصاد في خدمة المجتمع"، فيهدف إلى توطيد النظام الاقتصادي القائم على التضامن الاجتماعي، وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتوليد فرص العمل اللائق، والدفاع عن الدولرة، وإعادة توزيع الثروة توزيعاً منصفاً. والمراد به أيضاً هو ضمان السيادة الغذائية وتنمية الأرياف تنمية شاملة. أما المجال الثالث، وهو "المزيد لأجل المجتمع، دولة أفضل"، فيشجع مشاركة المواطنين

(7) لم يقدَّم مزيد من التفاصيل بشأن طرائق المشاورات.

وإنشاء أخلاقيات اجتماعية جديدة قوامها الشفافية والتضامن، ودولة تقدم خدمات جيدة، ومنفتحة على الحوار الاجتماعي الدائم، بالإضافة إلى السيادة والسلام.

47- وتحدد خطة التنمية الوطنية معايير تخصيص الموارد والاستثمارات العامة، التي يجب أن تتّسق مع إدارة المالية العامة إدارةً مستدامة وكفؤة وشفافة. ويجب أن يتماشى تخصيص الموارد مع الأهداف الوطنية وأن يضمن استدامة الخدمات التي تقدمها الدولة. ومن بين المعايير الحد من الفقر، واستحداث فرص العمل، وتحقيق التكامل مع المبادرات الخاصة، وزيادة الإنتاجية البنيوية، وتحقيق زيادات في استخدام المدخلات المحلية.

48- ووضعت الحكومة أصبعها على التحدي المتمثل في حالات عدم المساواة بين الأقاليم والحاجة إلى زيادة القدرات الإنمائية المحلية. وهكذا تكون التنمية الإقليمية دعامة شاملة في إطار خطة التنمية الوطنية التي تنص على اتباع نهج بنيوي في تصميم وتنفيذ السياسات العامة، وتستجيب لسياق كل إقليم وتلبي احتياجاته.

49- وقد أصلحت إكوادور مؤخراً نظامها الضريبي بسن قانون التبسيط والتدرج الضريبي في كانون الأول/ديسمبر 2019. ومن الأمثلة على التغييرات التي أُدخلت عليه اعتماد خطة جديدة لاسترداد الضريبة على القيمة المضافة تلقائياً لفائدة كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة في المعاملات التي تتم باستخدام الإيصالات الإلكترونية. كما طبق القانون معدل ضريبة القيمة المضافة بنسبة 0 في المائة على المواد الطبية حتى يتمكن الأشخاص المصابون بمرض السكري وأمراض القلب من الحصول على تلك المواد بكلفة أقل.

50- ويجب على شركات الاستثمار التي تسعى للحصول على حوافز ضريبية أو تخفيضات في التعريفات أن تفي بمتطلبات من قبيل استحداث فرص عمل جديدة. ولم تتمكن الشركات الملزمة قانوناً بإمساك سجلات محاسبية من توزيع الأرباح على حملة أسهمها ما لم تدفع لعمالها أجراً معيشياً. وأشارت الحكومة إلى أنها سنت تدابير لاجتذاب الاستثمارات، من جملتها سلسلة من الحوافز الضريبية المؤقتة وقانون تحكيم. وعملت أيضاً مع مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تيسير استثمارات القطاع الخاص والحصول على الائتمان.

51- وفي مجال الوصول إلى المعلومات، يكون المصنِّف الذي يُسترشَد به في الإنفاق على سياسة تحقيق المساواة، الذي استحدثته وزارة الشؤون الاقتصادية والمالية، أداة من أدوات الميزانية لضمان شفافية الموارد العامة المخصصة للحد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والفجوات في المساواة. وصار استخدام المصنِّف إلزامياً، وتعتاد المؤسسات تدريجياً على استخدامه. وتُحدَّث المعلومات الإحصائية التي يتم الإبلاغ بها من خلال المصنف يومياً، ويمكن للجمهور الاطلاع عليها في موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.

52- ونقلت حكومة إيطاليا معلومات عن آخر المستجدات عن الكيفية التي يقيس بها البلد الفقر وعدم المساواة والإدماج الاجتماعي. وفي كانون الثاني/يناير 2019، حدد المرسوم بقانون رقم 2019/4 مبلغ دخلٍ أساسي، الذي هو مقياس الحد الأدنى الجديد للدخل في إيطاليا. وحدد القانون نماذج مناسبة للتدخل لصالح أكثر السكان ضعفاً، والهدف من ذلك ضمان توفير الدعم الاقتصادي والإدماج الاجتماعي للمهمّشين.

53- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2015، نشرت الحكومة مبادئ توجيهية بشأن مكافحة التهميش الخطير عن طريق التعاون بين المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وذوي المصلحة المعنيين. وتشجع

المبادئ التوجيهية، الملزِمة للمؤسسات وذوي المصلحة الذين يستخدمون التمويل العام أو التمويل الوارد من الاتحاد الأوروبي، على تقوية الخدمات الاجتماعية والصحية ذات الصلة بمنع التشرد.

54- وروّجت وزارة العمل والسياسة الاجتماعية، والوزارة المسؤولة عن التعليم، ومعهد "ديغلي إينوشنتي" لمشروع احتواء الروما والغجر والرُحَّل وإدماجهم، وهو مشروع يستند إلى الاستراتيجية الوطنية لاحتواء هذه الجماعات للفترة 2012-2020. ويهدف المشروع إلى تطوير عمليات لاحتواء أطفال الروما والغجر والرُحَّل، بهدف الحد من التمييز الذي يتعرضون له وتقوية المجتمعات المحلية عن طريق تحقيق الاندماج ما بين المدارس، وأُسر الروما والرُحّل والغجر وأطفالها، والخدمات الاجتماعية.

55- ووصفت حكومة موريتانيا استراتيجية تسريع النمو والرخاء المشترك لتنفيذ سياسات التنمية خلال الفترة 2016-2030. وقد شارك مختلف ذوي المصلحة في وضع تلك الاستراتيجية، ومن جملتهم لجان التنمية القطاعية على مستوى الوزارات، وممثلو الإدارة، والممثلون الوطنيون والمحليون، والمجتمع المدني، والجهات الفاعلة في القطاع الخاص، والأكاديميون، والشباب والنساء، والموريتانيون المغتربون، والشركاء التقنيون والماليون.

56- وللتخفيف من آثار الفقر المدقع وعدم المساواة، اعتمدت الحكومة أيضاً الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، الرامية إلى الحد من ضعف الفئات المحرومة ومساعدتها على تدبير المخاطر. وقالت الحكومة إن الحاجة الشديدة تشكل تحدياً، ولا سيما بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين الصحي. وستنشئ الحكومة قريباً سجلاً اجتماعياً يستند إلى مختلف تدخلات الحماية الاجتماعية لفائدة أفقر السكان.

57- وقد اتخذت موريتانيا تدابير لضمان حصول ذوي الحقوق على معلومات موثوقة ومفهومة عن طريق نشر البيانات على المواقع الشبكية الرسمية للوزارة، وتعزيز نظام الإحصاءات الوطني، وتحسين الإبلاغ عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتنمية، مع مراعاة حالة أشد السكان ضعفاً. وتقيَّم خطة العمل الخاصة باستراتيجية تسريع النمو والرخاء المشترك كل خمس سنوات بغرض قياس وقْعها وآثارها على حقوق الإنسان وإنشاء فرص العمل وظروف العمل. وتصدُر سنوياً تقارير لتقييم السياسات والبرامج الحكومية، وذلك بالاشتراك مع المجتمع المدني والشركاء التقنيين والماليين والمسؤولين الوزاريين. وهذه التقارير متاحة على الإنترنت.

58- وأفادت حكومة موريشيوس بأن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي والتنمية تدعو في كل عام مختلف الفئات إلى المساهمة بأفكارها بشأن السياسات والبرامج الإنمائية في سياق الأعمال التحضيرية السنوية للميزانية. ثم تعقد اجتماعات مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمواطنين لمناقشة المقترحات المقدمة، والتي تدرَج في وثائق الميزانية. واشتملت الاستراتيجية المالية للحكومة على عدة تدابير ضريبية الغاية منها أن يبقى النظام الضريبي منصفاً وأن يتحسن استخدام التكنولوجيا والبيانات بهدف زيادة الامتثال. وعند صياغة مشاريع قوانين جديدة أو تعديلات على القوانين القائمة، يُطلب من كل وزارة حكومية أن تتشاور مع ذوي الحقوق عن طريق عقد اجتماعات أو حلقات عمل. وفي بعض الأحيان، تُنشر مشاريع القوانين على مواقع الوزارة على شبكة الإنترنت لأجل تلقي تعليقات عامة الناس عليها.

59- وقد نُفّذ معظم أهم مشاريع الهياكل الأساسية الحكومية بواسطة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وكان البعض منها يتطلب إجراء تقييمات للأثر البيئي. واستلزمت المبادئ التوجيهية الحكومية بشأن هذه التقييمات إجراء مشاورات مع المجتمع المدني و/أو أفراد من الجمهور الذين من المرجح أن تمسهم مقترحات المشاريع. وتوجد قائمة بالتقييمات على الموقع الشبكي لوزارة البيئة وإدارة النفايات الصلبة وتغير المناخ.

60- ومنذ عام 2009، طلبت موريشيوس من الشركات تخصيص 2 في المائة من أرباحها لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، بغية تعزيز التنمية المستدامة. وانخرط صندوق المسؤولية الاجتماعية للشركات في العمل مع المنظمات غير الحكومية بغية دعم الأسر الفقيرة والأشخاص ذوي الإعاقة وأطفال الأسر الضعيفة حالُها.

61- وأبرزت الحكومة أيضاً تنسيقها مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بشأن السياسات وأعمال التخطيط ذات الصلة بتمويل التنمية. ويسرت وزارة الخارجية والتكامل الإقليمي والتجارة الدولية إجراء مشاورات مع وزارات أخرى ومع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية بشأن مسائل التعاون الإقليمي والدولي.

62- وسلطت حكومة المكسيك الضوء على إعداد خطتها الوطنية للتنمية 2019-2024، حيث عقدت الحكومة 84 منتدى للتشاور في جميع أنحاء ولايات المكسيك والقنصليات المكسيكية في الولايات المتحدة الأمريكية. وشارك في المنتديات المجتمع المدني ومجتمعات السكان الأصليين وأخصائيون وموظفون عموميون. وينظم قانون التخطيط في البلد مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية واستشارتها حتى يتسنى لها التعبير عن آرائها بشأن تخطيط خطة التنمية الوطنية والبرامج المنبثقة عنها، مثل البرنامج الوطني لتمويل التنمية، وتحديثها وتنفيذها. وأفادت الحكومة أيضاً بأن الدولة ملزمة، عملاً بالمادة 2 من الدستور، بالتشاور مع الشعوب والمجتمعات المحلية الأصلية في أي قرار قد يمس مجالها القانوني، على نحو يضع تلك الجماعات في صلب صناعة القرارات الحكومية.

63- وقد رسّخ الصندوق الاستئماني في وزارة الاقتصاد المخصص للبرنامج الوطني لتمويل أصحاب المشاريع الصغرى المشاركة الدائمة لممثلٍ عن المجتمع المدني يكون له الحق في الكلام والتصويت داخل اللجنة التقنية، وهي أعلى هيئة في الصندوق الاستئماني. وللبرامج الاجتماعية أيضاً آليات محددة لمشاركة المجتمع المحلي وللرصد الاجتماعي.

64- وعلى الصعيد الإقليمي، تشتمل برامج التنمية والرعاية التي تضعها الحكومة على 13 000 مركز إنمائي متكامل تنسق الحكومة الاتحادية بواسطتها البرامج العامة وتُعلِم بواسطتها الجمهور. وستخدُم هذه المراكز 180 000 مجتمع محلي في جميع أنحاء البلد، وحتى في الأرياف. وزار موظفون عموميون من هذه المراكز البلدات وعقدوا اجتماعات للقيام بالتخطيط المجتمعي. وكان الهدف من عقد جمعيات المواطنين تعزيزُ المشاركة المجتمعية المستنيرة والمنظمة والديمقراطية بغية وضع تشخيصات تشاركية وحل المشاكل ذات الأولوية في المنطقة.

65- وفيما يتعلق بتنفيذ سياسة الرعاية الاجتماعية، تسعى الحكومة إلى توليد عمليات إنمائية مترابطة. واستندت برامج وزارة الرفاه إلى الإجراءات التالية: إعطاء الأولوية للاهتمام بالأشخاص الذين يعيشون في مناطق تقطنها أغلبية من السكان الأصليين والسكان المكسيكيين من أصل أفريقي، وللمناطق التي ترتفع فيها درجة التهميش بشكل كبير أو كبير جداً، والمناطق التي ترتفع فيها مستويات العنف؛ وتقديم الدعم الاقتصادي والعيني مباشرةً ودون وسطاء؛ وتيسير إدماج تعدادٍ واحد للمستفيدين لأغراض تنفيذ إجراءات شاملة من جانب وكالات مختلفة؛ وتحديد المستفيدين والموقع الجغرافي لاحتياجات السكان؛ وضمان أن يكون لكل برنامج آليات محددة تتيح مشاركة المجتمع المحلي والإشراف الاجتماعي.

66- وكان الغرض من مبادرة ميزانية المواطن هو إطلاع المواطنين بوضوح وشفافية على كيفية استخدام الموارد العامة. وبيّنت مبادرة ميزانية المواطن بطريقة بسيطة كيفية إعداد الميزانية الاتحادية. وفي عام 2020، أُدرجت لأول مرة نسخةٌ بلغة ناهواتل، وهي اللغة الأصلية الأكثر انتشاراً في البلد.

وفي عام 2020 أيضاً، قُدمت نسخة باللغة الإنكليزية للتشجيع على الإدلاء بتعليقات على المبادرات المكسيكية على الصعيد الدولي. وكانت المكسيك أول بلد ينضم إلى المعيار الدولي لبيانات الميزانية المفتوحة، الذي روجت له المبادرة العالمية للشفافية المالية بالتعاون مع مبادرة تعزيز النظام المالي المعزز للبنك الدولي.

67- وقد اتخذت وحدة الاستخبارات المالية في المكسيك تدابير لأجل تعقُّب الأصول غير المشروعة وتحديدها، ولأجل تكثيف التعاون الدولي في ذاك الصدد. والوحدة عضو في مجموعة "إيغمونت" التي تبادلت المعلومات مع وحدات الاستخبارات المالية في بلدان أخرى بشأن منع غسل الأموال والتحقيق فيه ومكافحته. ووقعت الحكومة أيضاً على 43 مذكرة تفاهم مع بلدان أخرى بشأن تبادل المعلومات الاستخبارية المالية المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

68- وقدمت حكومة الفلبين معلومات عن ممارساتها على الصعيد الوطني، بما فيها تلك المتعلقة باستراتيجيتها الوطنية للشمول المالي، والعمليات المتعلقة بإعداد سياساتها الإنمائية الطويلة الأجل (AmBisyon Natin 2040)، والمشاركة العامة في عملية الميزانية، والعمل على ضمان الشفافية المالية.

69- وأفادت حكومة الاتحاد الروسي بأنها تسترشد، في تمويل مشاريع التنمية، بالاحتياجات ذات الأولوية للبلدان الشريكة. ويستند هذا النهج إلى المذكرة المفاهيمية بشأن سياسة الدولة التي يتبعها الاتحاد الروسي في مجال المساعدة الإنمائية الدولية، والتي تم تأكيدها بموجب مرسوم رئاسي صدر في عام 2014. ولا تقدَّم المساعدة الإنمائية لإحدى الدول إلا بناء على طلب صريح منها. وتؤخَذ بعين الاعتبار مسألة ما إذا كان لدى الدولة المعنية برنامج لمكافحة الفقر واستراتيجية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

70- وقد اعتمد الاتحاد الروسي مبادئ إعلان باريس بشأن فعالية المعونات وهي: الملكية والتنسيق والمواءمة والنتائج والمساءلة المتبادلة. وتستند المشاريع الإنمائية إلى الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للحكومات المتلقية، وتقيَّم فعاليتها بالاشتراك مع سلطات الدولة، استناداً إلى معايير يتفق عليها الطرفان. ويرمي الاتحاد الروسي إلى إتاحة فرص متساوية لجميع البلدان النامية للحصول على المعلومات المتعلقة بإمكانيات الحصول على المساعدة الإنمائية. ونُشرت عبر مصادر مفتوحة معلومات عن مسابقات المشاريع التي تموَّل من مساهمات الاتحاد الروسي في الصناديق والبرامج التشغيلية التابعة للأمم المتحدة.

71- ويولي الاتحاد الروسي اهتماماً خاصاً لتنسيق نُهج تمويل التنمية. فعلى سبيل المثال، موّل الاتحاد الروسي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عدداً من المشاريع في رابطة الدول المستقلة. وكان الهدف من أحد مشاريع تعزيز إمكانات التنمية المالية المستقرة في منطقة الكومنولث للفترة 2017-2019 هو توفير التعاون التقني لحكومات أرمينيا وبيلاروس وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان لأجل الحصول على مصادر تمويل جديدة. وهناك مشروع آخر في أرمينيا، في الفترة 2018-2020، يُسعى من خلاله إلى تيسير الانتقال من التمويل القائم على المساعدة الإنمائية إلى مصادر أخرى لتمويل التنمية.

72- ومن الجوانب الهامة الأخرى مشاركةُ الاتحاد الروسي في تخفيف عبء الدين وإعادة هيكلته لفائدة أقل البلدان نمواً، بواسطة نادي باريس للدائنين من البلدان الصناعية. وبلغت حصة الاتحاد الروسي 51 مليار دولار من مبلغ قدره 583 مليار دولار، ينظمه نادي باريس منذ إنشائه.

73- وقد صدّق الاتحاد الروسي على اتفاقية المساعدة الإدارية المتبادلة في المسائل الضريبية. وفي عام 2016، وقّع على الاتفاق المتعدد الأطراف للسلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي للمعلومات

عن الحسابات المالية. وفي عام 2019، صدّق على الاتفاقية المتعددة الأطراف بشأن تنفيذ التدابير المتصلة بالمعاهدات الضريبية والرامية إلى منع تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح.

74- ومن ممولي التنمية الصندوق الفنلندي (فِنْفَنْد – Finnfund) الذي يوجد مقره في هلسنكي وتملكه الدولة الفنلندية وتديره وزارة خارجيتها. وقد أفاد فِنفَند بأنه يستثمر في الأعمال التجارية الخاصة في البلدان النامية، وبأنه يقدم الخبرة في مجال الاستثمار في الأسواق النامية. وتوقَّع صندوق فِنفَند أن تكون المشاريع مربحة وركّز بشكل خاص على القطاعات التي تيسر التنمية المستدامة، مثل الطاقة النظيفة، والحراجة المستدامة، والزراعة المستدامة، والخدمات المالية، رغم أنه استثمر في قطاعات أخرى أيضاً.

75- وأفاد صندوق "فِنفَند" بأن التخطيط لتمويل التدخلات لا يتم فيه. وقال إنه يشجع الشركات التي يستثمر فيها أو يقرضها على دعم مشاريع التنمية المحلية والمساهمة فيها. وتوقع الصندوق أيضاً أن يطلع عملاؤُه المجتمعات المحلية وغيرها من ذوي المصلحة المعنيين على المعلومات، وأن يتواصلوا معها بنشاط في مختلف مراحل المشروع، وأن يتيحوا لذوي المصلحة آليات تظلم مناسِبة.

76- ويعمل الصندوق بنشاط على إدماج منظور حقوق الإنسان في عملية الاستثمار، وهو يشجع المساواة بين الجنسين من خلال تمويل المشاريع والشركات التي تحقق إيجابيات من المنظور الجنساني. وقد نشر بياناً عن سياسة حقوق الإنسان وبياناً بشأن البعد الجنساني. كما أن لديه سياسة ضريبية تحدد مبادئ المدفوعات الضريبية المسؤولة ونشَر معلومات عن الضرائب التي تدفعها الشركات التي يستثمر فيها وتلك التي يقرِضها على مستوى البلد.

77- وقبل الموافقة على استثمار ما، يقيّم صندوق "فِنفَند" الوقْع الذي قد يخلّفه على توزيع الدخل وشموليته، ويسعى جاهداً للتخفيف من المخاطر بالنسبة لأضعف شرائح السكان. وحيثما أمكن ذلك، شجع الصندوق الشركات على المشاركة في خطط تقاسم المنافع.

78- وقدمت جمعية بابا جيوفاني الثالث والعشرين معلومات عن مشروع قوس قزح، وهو مشروع تشاركي للتمويل الصغير ينفَّذ في زامبيا. ونسّق المشروعُ منظمات مجتمعية محلية بغرض دعم الأطفال ضعاف الحال وأيتام الإيدز. وأبرزت جمعية البابا جيوفاني الثالث والعشرين نهجَ المشروع ذي المسار المزدوج. وتتألف القروض الصغيرة في المسار الأول من المدخلات الزراعية، مثل البذور والأسمدة والأدوات، وتلقّت الأسرُ التدريب التقني. ثم يسدد المستفيدون القرض بمساهمات عينية، من قبيل جزء من محصول ما زرعوه. ويتألف المسار الثاني من تقديم المساعدة إلى الأسر في مجالات الغذاء والتعليم والرعاية الصحية. وفي المناطق الحضرية أكثر، تدعم القروض المبادرات التجارية الصغيرة.

79- وقد كفل هيكل إدارة المشروع اتخاذ جميع القرارات ذات الصلة بواسطة آليات تشاركية تشمل المستفيدين، سواءً أكانوا أفراداً أم مجتمعات محلية. وشارك الجميع في عمليات تقدير الاحتياجات والتخطيط والتنفيذ والتقدير. ويستند النهج المزدوج المسار إلى تقديرات الاحتياجات التي أجريت على مستوى المجتمع المحلي، وقد أتاحت مشاركةُ المستفيدين تحسين تكييف البرامج مع الاحتياجات الحقيقية للسكان.

ثالثاً- التحديات التي تعترض إعمال الحق في التنمية في مجال تمويل التنمية

80- يرحب المقرر الخاص بما ورده من معلومات عن ممارسات تمويل التنمية على الصعيد الوطني. وتقدِّم الأمثلة المذكورة أعلاه مجموعة مختارة من الممارسات الجيدة التي يمكن الاستفادة منها في تنفيذ المبادئ الأساسية الواردة في جدول أعمال أديس أبابا، بما يتَّسق والحقَّ في التنمية. ويستعرض المقرر الخاص أدناه عدداً من التحديات التي بيّنها في معرض عملية المشاورات التي سبقت إعداد هذا التقرير.

ألف- تعبئة الموارد

81- واجهت الدول، حتى قبل انتشار وباء كوفيد-19، تحدّيات كبيرة في تعبئة الموارد لأجل تمويل التنمية وإعمال الحق في التنمية. وقد أبرزت الورقات التي أسهمت بها الدول في هذا التقرير هذه التحديات، حيث قدمت البلدان تفاصيل عن استراتيجياتها المتنوعة لزيادة الإيرادات، مع إبرازها أيضاً الحاجة إلى دعم خارجي كبير (انظر الفقرات 28 و39 و42 أعلاه). ويشير المقرر الخاص إلى أن الدول ملزمة، بموجب معاهدات حقوق الإنسان الأساسية، بتعبئة القدر الأقصى من الموارد المتاحة لأجل الإعمال التدريجي لحقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية[8]. كما أن إعلان الحق في التنمية ينص في المادة 3(3) منه على أن من واجب الدول التعاون فيما بينها لضمان التنمية وإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية. وفي الفقرة 22 من خطة عمل أديس أبابا، تعهدت الدول بتعزيز التعاون الدولي لأجل دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات في البلدان النامية. وهذا الجانب من التعاون الدولي فيما بين الدول أمر حاسم في إعمال الحق في التنمية في مجال تمويل التنمية، حيث تبيّن من الورقات المقدمة أن بعض البلدان لا يملك حالياً إيرادات محلية كافية، أو لا يمكنه زيادة الإيرادات بسرعة كافية، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[9].

82- ولذلك السبب، تبقى للمساعدة الإنمائية الرسمية أهمية حاسمة، ويذكر المقرر الخاص بالالتزامات التي قطعتها الدول المساهِمة على نفسها بتقديم الدعم للبلدان النامية. وقد اعتدّت إحدى الدول في ورقتها تحديداً بتعهد الدول المساهِمة بتقديم 0,7 في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية (انظر الفقرة 43 أعلاه)، وهو هدف محدد في قرار الجمعية العامة 2626 (د-25). بيد أن المساهمات قد انخفضت على مدى السنوات القليلة الماضية رغم هذه الالتزامات، ومن المرجح أن تنخفض أكثر في أعقاب أزمة كوفيد-19. وقال الأمين العام في تقريره إن صافي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية بلغ 149 مليار دولار في عام 2018، حيث سجل انخفاضاً قدره 2,7 في المائة بالقيمة الحقيقية مقارنة به في عام 2017، مع انخفاض حصة البلدان الأشد احتياجاً. فعلى سبيل المثال، تصل إلى أفقر بلدان العالم نسبة من المعونة المقدمة من الاتحاد الأوروبي تقل عن 10 في المائة[10][11]. وأثبتت البحوث أيضاً أن قدراً أقل من التمويل يذهب في بعض الدول إلى المناطق التي حققت أسوأ النتائج في مجالي الصحة والتعليم[12]. وهكذا، فإن المقرر الخاص يعرب عن جزعه ليس إزاء تناقص مستويات المساعدة فحسب، وإنما إزاء عدم توجيه المعونة إلى هدف محدد كذلك.

83- ومع ذلك، تبيّن الورقات التي أُسهِمَ بها في هذا التقرير أن بعض الدول قد قبلت التحدي المتمثل في توجيه الموارد داخل حدودها. وإدراكاً لأوجه عدم المساواة الإقليمية، أطلعت الدول بعضها

---

(8) انظر العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 2(1)؛ واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 3 (1990) بشأن طبيعة التزامات الدول الأطراف؛ واتفاقية حقوق الطفل، المادة 4؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، المادة 4(2).

(9) انظر أيضاً ActionAid, *Who Cares for the Future: Finance Gender Responsive Public Services!* (April 2020), pp. 72–73, and *Report of the Secretary-General on SDG Progress 2019, Special Edition* (United Nations publication, Sales No. E.19.I.6).

(10) *Report of the Secretary-General on SDG Progress*, p. 29.

(11) Lucy Lamble and Karen McVeigh, "Less than 10% of EU aid reaches world's poorest countries, study finds", *The Guardian*, 21 November 2019.

(12) Amy Dodd, Marcus Manuel and Zach Christensen, *Failing to Reach the Poorest: Subnational Financing Inequalities and Health and Education Outcomes* (Overseas Development Institute and Development Initiatives, September 2019).

البعض على ما نفذته من تدابير لأجل جعل التمويل والتخطيط الإنمائيين يستجيبان للخصائص المحلية (انظر الفقرات 37 و48 و60 أعلاه). وأبلغت إحدى الدول عن إنشاء مراكز تنمية في جميع أنحاء أراضيها (انظر الفقرة 64 أعلاه)، وأنشأت دولة أخرى منصات تقنية موجهة خصيصاً لمساعدة البلديات في معرفة خططها الإنمائية وتصميمها (انظر الفقرة 37 أعلاه). ومن شأن هذه الجهود أن تزيد من كفاءة التمويل الإنمائي، حيث إنها قد تتيح للحكومات والمجتمعات المحلية العمل معاً بقصد توجيه الموارد إلى حيث تشتد الحاجة إليها. ويشجع المقرر الخاص الدول ومؤسسات التمويل الإنمائي على اتّباع هذه الممارسات الجيدة، واستكشاف سبل أخرى لمعالجة التفاوتات الإقليمية.

84- ويلاحظ المقرر الخاص أهمية تحسين جمع البيانات المصنفة في هذا المجال. والفصل الثالث من جدول أعمال أديس أبابا مكرَّس للحاجة إلى البيانات والرصد والمتابعة، وقد ذكر بعض الدول في ورقاته أن البيانات تُنشر على المواقع الشبكية الحكومية (انظر الفقرتين 44 و57 أعلاه). غير أن الدول التي قدمت تقارير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة قد أظهرت أن "معظم البلدان لا يتتبّع التقدم المحرز على النحو الملائم" في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث يقدم بعض الدول بيانات وطنية غير مصنفة[13]. ولكي تفي الدول بتعهدها الناشئ عن خطة عام 2030 بعدم ترك أي شخص خلف الركب، فإنها تحتاج إلى بيانات مصنفة حسب مؤشرات منها نوع الجنس، والسن، والإعاقة، والدخل، والعرق والأصل الإثني، بقصد توجيه التمويل الإنمائي إلى من هم في أشد الحاجة إليه. وفي هذا الصدد، يثني المقرر الخاص على ممارسة إحدى الدول الأفريقية المتمثلة في تعزيز نظامها الإحصائي الوطني وتحسين تقاريرها عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (انظر الفقرة 57 أعلاه).

85- ويتجلى في تقارير الدول أيضاً الاتجاهُ نحو التماس التمويل الخاص لتعزيز التمويل العام للتنمية (انظر الفقرتين 27 و50 أعلاه). وفي هذا السياق، يذكّر المقرر الخاص بأن من واجب الدول ضمان قيام الجهات الفاعلة من القطاع الخاص التي تشارك في تمويل التنمية، مثل المصارف والمستثمرين، بمسؤولياتها بموجب المبدأ التوجيهي المتعلق بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. واستناداً إلى المعلومات الواردة، يساور القلق المقرر الخاص إزاء التوجه نحو خصخصة الخدمات أو "موللتها"، أي نحو تحويل الخدمات الاجتماعية إلى فرص مدرة للربح. وكثيراً ما يحدث هذا في سياق الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

86- وقد نصحت مؤسسات التمويل الإنمائي الدول بخصخصة تقديم خدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم، غير أن الدول تتحمل المسؤولية الأساسية عن توفير الخدمات الاجتماعية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان (انظر A/HRC/42/38). وعلاوة على ذلك، أثار المجتمع المدني شواغل من أن تؤدي هذه الشراكات إلى انتهاكات لحقوق الإنسان، ومن أن الفقراء قد تحملوا من التكاليف المرتبطة بذلك أكثر مما تحمّله غيرهم. وفي أحد بلدان جنوب شرق آسيا التي خصخصت خدمات توصيل المياه، حمّلت شركات المياه الأجنبية السكان أسعاراً تُعَد من أعلى الأسعار في المنطقة، رغم أنهم حصلوا على مياه ملوثة أمْرضتهم. وبالنظر إلى ما حصل، يكون اتخاذ تدابير إشراف متينة حاسماً في منع الانتهاكات ومعالجتها في حال قيام جهات فاعلة من القطاع الخاص بأي دور[14].

87- وفيما يتعلق بالممارسات الجيدة، يرحب المقرر الخاص بالورقة التي اعترفت فيها إحدى الدول بالمساوئ التي يرجَّح أن تنجم عن الشراكات بين القطاعين العام والخاص ووصفت الجهود التي تبذلها لأجل استخدام بدائل لتكملة الإيرادات المحلية، بوسائل منها إجراء إصلاحات ضريبية (انظر الفقرة 28 أعلاه). ويشجع المقرر الخاص هذا الجهد، واستكشافَ سبل أخرى لتعزيز النظم العامة القائمة.

(13) Livia Bizikova, “Disaggregated data is essential to leave no one behind” (International Institute for Sustainable Development, 2017).

(14) Asia Pacific Forum on Women, Law and Development, *Promoting and Fulfilling the Right to Development*: *Case Studies from Asia Pacific* (2019).

باء- السياسات الضريبية

88- يُبرز المقرر الخاص السياسات الضريبية في سياق تمويل التنمية بسبب تركيز مؤسسات التمويل الإنمائي عليها، وكذلك الفرص المتاحة لإدماج الحق في التنمية. ونظراً إلى الانخفاض النسبي في معدلات الضرائب في الدول النامية وانخفاض معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية المذكورة أعلاه، شددت مؤسسات التمويل الإنمائي على جباية الضرائب باعتبارها من محاور زيادة تعبئة الموارد المحلية. وتظهر بيانات التقدم الذي أُحرزَ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أن المعدل الإجمالي للضرائب بين الدول النامية بلغ 18 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بنسبة 23 في المائة في مجموعة العشرين وغيرها من الدول المتقدمة النمو في عام 2018. وأفادت إحدى منظمات المجتمع المدني بأن الدول تنفّذ بانتظام، بناء على مشورة مؤسسات تمويل التنمية، تدابير ضريبية تنازلية، من قبيل تقديم حوافز للأعمال التجارية وارتفاع الضرائب الاستهلاكية، تميِّز بصورة منهجية في حق الفقراء[15][16].

89- ولذلك السبب، وفي الوقت الذي تقوم فيه الدول بإصلاح نظمها الضريبية في محاولة لزيادة إيراداتها المحلية لأغراض تمويل التنمية، يوجه المقرر الخاص العناية إلى إمكانية استخدام نظم ضريبية تصاعدية، أو نظم تفرض ضرائب على الأثرياء بمعدلات أعلى مما تفرضه على الفقراء، باعتبارِ ذلك أداة للنهوض بحقوق الإنسان والحد من أوجه عدم المساواة (انظر A/HRC/26/28). ويتضمن جدول أعمال أديس أبابا، في الفقرة 22 منه، التزاماً بتحسين إدارة الإيرادات بواسطة نظم ضريبية متطورة وتدرُّجية، ووفقاً للمادة 3(1) من إعلان الحق في التنمية، تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن تهيئة الظروف الوطنية والدولية المواتية لإعمال الحق في التنمية.

90- وفي السنوات الأخيرة، خفضت البلدان النامية في جميع أنحاء العالم بالفعل ضرائب الدخل المفروضة على أغنى الفئات في الوقت الذي زادت فيه الضرائب على الاستهلاك، كالضريبة على القيمة المضافة. وفي أمريكا اللاتينية، تربط البحوث ارتفاع مستويات عدم المساواة بحقيقة أن متوسط معدل الضريبة على الشركات في المنطقة قد انخفض من 43,9 في المائة في عام 1985 إلى 26,8 في المائة في عام 2015[17]. وارتفع متوسط معدل الضريبة على القيمة المضافة العامة في المنطقة من 10,6 في المائة إلى 15,2 في المائة خلال الفترة نفسها[18]. وترتبط الحلول المقترحة لجعل النظم الضريبية تقدمية أكثر بزيادة نسبة الضرائب التي يدفعها القطاع الخاص والفئات الثرية عن طريق زيادة معدلات الضرائب على الشركات، ومعدلات الضرائب على الأملاك، والضرائب على الثروة، وضرائب المعاملات المالية، وغيرها من الضرائب. ويلاحظ المقرر الخاص أن المجتمع المدني قد دعا إلى تعزيز خدمات إدارة الضرائب وإلى إنشاء وحدات مخصصة لإدارة الضرائب بغية إنفاذ الضرائب على الأثرياء[19].

(15) *Report of the Secretary-General on Sustainable Development Goal Progress*, p. 29.

(16) Center for Economic and Social Rights, submission to the Special Rapporteur.

(17) Isabel Ortiz, Matthew Cummins and Kalaivani Karunanethy, “Fiscal space for social protection and the SDGs: options to expand social investments in 187 countries”, Extension of Social Security Working Paper No. 48 (International Labour Organization, 2017), pp. 9–11.

(18) Initiative for human rights principles and guidelines in fiscal policy in Latin America, “Commentaries to the OECD call for public input on the tax challenges of digitalization, and possible solutions” (6 March 2019). متاح على هذا الرابط: www.cesr.org/sites/default/files/OECD%20March%202019%20-%20EN.pdf.

(19) ActionAid, *Who Cares for the Future*, pp. 80–81.

91- وفيما يتعلق بضرائب الاستهلاك مثل الضريبة على القيمة المضافة، تثقل المعدلات كاهل دُخول النساء والأشخاص الذين يعيشون في فقر لأنهم يدفعون لسداد هذه الضرائب نسبة من دخلهم أعلى من تلك التي يدفعها الأغنياء. ومن اقتراحات المجتمع المدني أن تُعفى من هذه الضرائب الأغذية الأساسية، ووقود الأسر المعيشية، والمنتجات الأنثوية، والأدوية وغيرها من السلع التي يتطلّبها الأشخاص الذين يعيشون في فقر، مما قد يساعد على الحد من أثرها غير المتناسب. ويُعَد تطبيق أحد بلدان أمريكا اللاتينية معدل الضريبة على القيمة المضافة على اللوازم الطبية بنسبة صفر في المائة مثالاً على ممارسة جيدة في هذا المجال (انظر الفقرة 49 أعلاه)[20].

92- وفي هذا السياق، استعرض المقرر الخاص المعلومات الواردة بشأن الإعفاءات الضريبية والأحكام الخاصة التي يراد بها اجتذاب الاستثمار الأجنبي (انظر الفقرتين 44 و50 أعلاه). ومع أنه يدرك أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي لتنمية الاقتصادات المحلية، فإن القلق يساوره لأن هذه الأحكام الخاصة تؤدي في بعض الحالات إلى انخفاض غير متناسب في الإيرادات المالية، مما يعوق قدرة الدول على وضع ميزانيات لشبكات الحماية الاجتماعية. والمسألة حادة بصفة خاصة في البلدان النامية حيث لا تدر ضرائب الدخل والممتلكات إيرادات كبيرة.

جيم- المشاركة المجتمعية المجدية في تمويل التنمية

93- فيما يتعلق بكيفية ترجمة التمويل من أجل التنمية، بما فيه تعبئة الموارد والسياسات الضريبية، إلى تجربة يعيشها الأفراد والمجتمعات المحلية، يشكل عدم المشاركة المجدية في عمليات صنع القرار تحدياً كبيراً أمام إعمال الحق في التنمية. ويعرب المقرر الخاص عن تثمينه للمعلومات الواردة أعلاه بشأن عمليات التشاور مع المجتمعات المحلية (انظر، على سبيل المثال، الفقرات 30 و58 و59 و75 أعلاه). غير أن القلق لا يزال يساوره حيث لم تُرصد للمشاركة اعتمادات في الميزانية ولم تمؤسَس في جميع مراحل تمويل التنمية، أي خلال مراحل وضع السياسة العامة والتخطيط لها وتنفيذها ورصدها وتقييمها.

94- وعلى صعيد السياسات العامة، يعرب المقرر الخاص عن أسفه لعدم تلقي معلومات عن إشراك المجتمعات المحلية في صياغة سياسة تمويل التنمية. وأفادت إحدى منظمات المجتمع المدني من أمريكا اللاتينية بأن الحكومات اعتبرت المناقشات المتعلقة بكيفية تمويل تلك الخطط عمليات منفصلة لا تشمل المجتمع المدني رغم أنّها استشارت المجتمع المدني بشأن بعض الخطط الإنمائية الوطنية[21].

95- وعلى صعيد المشاريع، تلقى المقرر الخاص معلومات تفيد بأنه لا يجري إشراك المجتمعات المحلية باعتبارها من صناع القرار منذ بداية المناقشات حول تمويل المشاريع الإنمائية من عدمه. بل إن مصارف التنمية والحكومات والشركات كثيراً ما تقترح مشاريع دون الاستناد إلى مدخلات من المجتمعات المحلية. ونتيجة لذلك، لا تعلم المجتمعات المحلية شيئاً عن المشاريع الإنمائية إلا بعد أن يُشرع فيها بالفعل[22]. ففي إحدى الحالات، على سبيل المثال، علم أفرادُ إحدى المجتمعات المحلية في أحد بلدان شرق أفريقيا أنه يجري طردهم من أجل مشروعٍ لتوسيع الطرق عندما بدأ هدم الحي من حولهم - أي قبل إرسال إشعارات بالإخلاء أو توفير أماكن لإعادة توطينهم[23].

(20) المرجع نفسه، الفقرة 86.

(21) شبكة أمريكا اللاتينية المعنية بالديون والتنمية، معلومات قُدمت في 29 أيار/مايو 2020.

(22) Counter Balance, “Development in reverse – episode 3: the Nepal Marsygandi Corridor” (28 February 2019), and Accountability Counsel، ورقةٌ قُدمت إلى المقرر الخاص.

(23) Counter Balance, “Development in reverse: episode 2 – the Mombasa road” (21 February 2019).

96- وفي غياب إخطار من الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي، تطرح كيفية حصول المجتمعات المحلية والمجتمع المدني على معلومات بشأن تمويل التنمية لتيسير المشاركة المجدية، مجموعةً أخرى من التحديات. فعلى سبيل المثال، أفادت إحدى منظمات المجتمع المدني بأنه قد يكون من الصعب معرفة المستثمرين، من القطاع الخاص أو العام، الذين يمولون مشروعاً معيناً. وقد يُعزى ذلك إلى استخدام وسطاء ماليين، أو إلى عدم إتاحة معلومات الاتصال في موقع المشروع المقترح[24]. وفي هذا السياق، يشجع المقرر الخاص الممارسة الجيدة المذكورة أعلاه المتمثلة في إنشاء موقع شبكي يتضمن قائمة بجميع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في بلد واحد (انظر الفقرة 27 أعلاه)، مع أن ذلك لن يشمل المشاريع التي تكون إما خاصة أو عامة.

97- وأفادت إحدى دول شرق أفريقيا بأنها عقدت حلقات عمل للإخبار بالتشريعات المالية الجديدة في كل مقاطعة من مقاطعات البلد (انظر الفقرة 26 أعلاه)؛ ومن الممكن تكييف هذا النموذج مع تنظيم حلقات عمل محلية تتناول المشاريع الإنمائية المحتملة. ومن شأن هذا التدبير، بالاقتران مع نشر المعلومات التي يكون باستطاعة السكان عموماً فهمُها، أن يساعد على معالجة شاغل آخر تمّت إثارته وهو أن الطابع التقني للمعلومات عن تمويل التنمية قد يجعل فهمها مستحيلاً[25]. كما أبلغ المجتمع المدني عن مسألة عدم الترجمة إلى لغات الأقليات و/أو لغات الشعوب الأصلية. وفي قضية توسيع الطرق المذكورة أعلاه، اكتفت مؤسسة تمويل التنمية بالإعلان عن أنها تعتزم ترجمة بعض الوثائق المتعلقة بالمشاريع إلى إحدى اللغات المحلية بعد ثلاث سنوات من بدء عمليات الإخلاء[26].

98- ويساور المقرر الخاص القلق أيضاً إزاء الإقصاء المتكرر للسكان الضعفاء، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال والشباب والأقليات والشعوب الأصلية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي وأفراد الفئات الأخرى المحرومة أو المهمشة. وتلقى تقارير تفيد بأن مؤسسات التمويل الإنمائي قد أهملت استشارة الفئات الضعيفة، رغم تزايد خطر الضرر الذي تتعرض له تلك الفئات بسبب مشاريع التنمية. فعلى سبيل المثال، أبلغت منظمات المجتمع المدني عن حالات تسبّبت فيها مشاريع التنمية في معاناة الفتيات الصغيرات من الاعتداء الجنسي والتسرب المدرسي[27].

99- ورداً على عدم الإخطار أو التشاور مع المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة، أنشأت منظمات المجتمع المدني نظاماً للإنذار المبكر بهدف تنبيه المجتمعات المحلية إلى المشاريع الإنمائية التي يمكن أن تمسهم[28]. ويوفر النظام معلومات عن المشاريع والموارد لدعم ردود المجتمعات المحلية. وبذلك، تكون مبادرة المجتمع المدني هذه قد أخذت على عاتقها تنفيذ التزامات مموِّلي التنمية، ولكن المجتمعات المحلية لا تزال في وضع غير مؤات بسبب استبعادها من عمليات صنع القرار. وحتى بعد أن تعلم المجتمعات المحلية والمجتمع المدني بتنفيذ مشروع ما، فإن استجابة الحكومة أو مؤسسة التمويل الإنمائي للشواغل أو معالجتها للأضرار التي تكون قد حدثت بالفعل قد تستغرق سنوات. وفي إحدى الحالات في منطقة الكاريبي، ناضل أحد المجتمعات المحلية عشر سنوات لكي يتمكن من تقديم شكوى بمؤسسة تمويل التنمية التي موّلت المشروع[29].

(24) Bank Information Center, information provided on 6 May 2020.

(25) Latin American Network on Debt and Development, information provided on 29 May 2020.

(26) Counter Balance, “Development in reverse: episode 2”.

(27) Bank Information Center, “Uganda Transport Sector Development Project” متاح على هذا الرابط: https://bankinformationcenter.org/en-us/project/uganda-transport-sector-development-project-tsdp/, and Accountability Counsel, information provided on 8 May 2020.

(28) انظر هذا الموقع https://ews.rightsindevelopment.org/.

(29) Accountability Counsel, information provided on 8 May 2020.

100- وحيثما يتسبب تمويل التنمية في أضرار بدلاً من أن يحقق منافع، تكون الدول مسؤولة عن ضمان المقاضاة على انتهاكات حقوق الإنسان، حتى عندما يكون المنتهِك جهة فاعلة خاصة أو مؤسسة مالية دولية. وفي حين أنشأ بعض مؤسسات التمويل الإنمائي مكاتب مساءلة يمكنها تلقي الشكاوى بشأن المشاريع، حدد المجتمع المدني ثغرات في المساءلة، لا سيما في بعض مؤسسات التمويل الإنمائي الأحدث عهداً في آسيا التي لم تنشئ آليات للشكوى و/أو لم تضع سياسات مصاحِبة بشأن الحصول على سبل الانتصاف[30][31].

101- ورغم جسامة هذه التحديات، تلقى المقرر الخاص معلومات تثبت أن تمكين المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة من المشاركة في صنع القرار في مجال تمويل التنمية يحقق مزايا لذوي المصلحة المعنيين جميعهم. وتتمثل إحدى المزايا في أنه بإمكان المجتمعات المحلية أن توفر معارف ومعلومات تقليدية قيّمة عن الظروف المحلية، مما قد يكسب المشاريع شرعية عامة أكبر بكثير. وثمة ميزة أخرى تتجلى في أنه يمكن للمجتمعات المحلية أن تنبّه الممولين إلى المشاكل التي تنشأ أثناء المشاريع وإلى تلك الجوانب من المشاريع التي يمكن تحسينها عندما تشارك في جميع مراحل تنفيذ المشاريع ورصدها وتقييمها[32].

رابعاً- استنتاجات وتوصيات

102- لأجل إعمال الحق في التنمية في مجال تمويل التنمية، يجب على ذوي المصلحة أن يعملوا معاً لأجل مواجهة التحديات المتمثلة في تعبئة الموارد الكافية وتوجيهها إلى من هم في أمس الحاجة إليها. وبزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية وإنشاء نظم ضريبية تصاعدية، تستطيع الدول أن تفي بالتزاماتها بتعظيم الموارد المتاحة للتنمية إلى أقصى حد. وبالتعاون مع الحكومات المحلية والمجتمع المدني، يمكن للدول ومؤسسات التمويل الإنمائي أن تجعل الأفراد والمجتمعات المحلية في صلب عمليات صنع القرار بشأن تمويل التنمية، بما يحقق مصلحة ذوي المصلحة جميعهم. وبغية إعمال الحق في التنمية في هذه المجالات من الناحية العملية، يوصي المقرر الخاص باتخاذ التدابير الواردة أدناه.

ألف- تعبئة الموارد

103- يحث المقرر الخاص الدول المساهمة على الوفاء بالتزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، ويوصيها بتوجيه المعونة إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

104- وينبغي أن تخصص الحكومات، داخل البلدان، القدر الأكبر من الموارد للمناطق الأشد فقراً، وللسكان الضعفاء، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة والنساء والأطفال والشباب والأقليات والشعوب الأصلية والسكان المنحدرون من أصل أفريقي وأفراد الفئات الأخرى المحرومة أو المهمشة.

105- ولمعالجة أوجه عدم المساواة الإقليمية وزيادة تيسير مشاركة المجتمعات المحلية، ينبغي للدول ومؤسسات التمويل الإنمائي أن تُضفي الطابع المحلي على تمويل التنمية بإنشاء مراكز إنمائية محلية وبإقامة منصات توفر الدعم التقني للبلديات.

(30) المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، المبدأ 1. انظر أيضاً، E/C.12/1/Add.68 الفقرة 31.

(31) Accountability Counsel, information provided on 8 May 2020.

(32) المرجع نفسه.

106- ويوصي المقرر الخاص بأن تحسّن الدول جمع بياناتها المصنفة حتى يُضمن توجيه التمويل لأجل التنمية إلى من هم في أمس الحاجة.

107- وينبغي للدول أن تكفل قيام الجهات الفاعلة من القطاع الخاص التي تشارك في تمويل التنمية، مثل المصارف والمستثمرين، بمسؤولياتها بموجب المبدأ التوجيهي بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، عن طريق إشراف حكومي قوي والمقاضاة على انتهاكات حقوق الإنسان.

باء- السياسات الضريبية

108- يوصي المقرر الخاص بأن تنشئ الدول نظماً ضريبية تصاعدية تُستخدم كأدوات لمكافحة عدم المساواة الاقتصادية. وينبغي للدول، عند إصلاح نظمها الضريبية، أن تخفض معدلات الضريبة على القيمة المضافة وأن توسع قوائم البنود المعفاة من الضريبة بحيث تظل كلفة السلع التي يحتاجها الأشخاص الذين يعيشون في فقر في متناولهم.

109- وينبغي للدول أن تضع حداً للإعفاءات الضريبية والأحكام الخاصة لفائدة المستثمرين الأجانب. وينبغي للحكومات أن تعزز الإدارات الضريبية وأن تنشئ وحدات متخصصة لفرض الضرائب على الأثرياء والشركات.

جيم- المشاركة المجتمعية المجدية في تمويل التنمية

110- يحث المقرر الخاص ذوي المصلحة في تمويل التنمية على وضع ميزانيات وإنشاء آليات لجعل ذوي الحقوق في صلب عملية صنع القرار فيما يتعلق بتمويل التنمية. ويشير على وجه التحديد إلى وزارات المالية والتخطيط والتنمية؛ والمصارف المركزية؛ والمصارف والصناديق الإنمائية الوطنية.

111- وعلى الدول، كأعضاء مؤسسين في مؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية والدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، أن تضمن أيضاً استحداث تلك المؤسسات إجراءات تكفل مشاركة ذوي الحقوق فيها مشاركة مجدية.

112- ويجب على مؤسسات تمويل التنمية أن تنشر المعلومات عن المشاريع المحتملة في أقرب وقت ممكن عملياً بقصد تمكين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني من المشاركة في صنع القرار بشأن ما إذا كان ينبغي تمويل المشاريع. وينبغي أن تُترجَم هذه المعلومات إلى اللغات المحلية وأن يفهمها السكان عموماً. كما ينبغي أن تتاح في أشكال تجعلها في متناول الأشخاص ذوي الإعاقة.

113- وينبغي لذوي المصلحة في تمويل التنمية ضم الأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والأطفال والشباب والأقليات والشعوب الأصلية والسكان المنحدرين من أصل أفريقي وأفراد الفئات الأخرى المحرومة أو المهمشة إلى عمليات المشاركة من أجل تمويل التنمية، حتى يتسنى تجنب وقوع الضرر وتقاسم المنافع.

114- وعند الشروع في تنفيذ مشروع ما، ينبغي لمؤسسات التمويل الإنمائي أن تبقى على اتصال بالمجتمعات المحلية المعنية به وأن تواصل تيسير المشاركة في جميع مراحل تنفيذ المشروع ورصده وتقييمه حتى تتمكن المجتمعات المحلية من الإبلاغ عن أي مسائل قد تنشأ وعن سبل تحسين المشاريع.

115- **وينبغي لمؤسسات التمويل الإنمائي أن تعمل مع المجتمع المدني على إنشاء آليات وسياسات للمساءلة بغية ضمان اللجوء إلى سبيل انتصاف في حال وقوع ضرر ما.**

116- **وينبغي لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في تعاطيها مع الدول الأعضاء بشأن تمويل التنمية، ولا سيما في سياق أهداف التنمية المستدامة، أن تدعو إلى مشاركة ذوي الحقوق المجدية في عمليات صنع القرار وأن تدعم هذه المشاركة.**

117- **وينبغي للمجتمع المدني أن يواصل الدعوة إلى مشاركة المجتمعات المحلية بصورة مجدية في عمليات تمويل التنمية وأن يواصل دعمها.**

118- **وينبغي أن يستمر المجتمع المدني في مساءلة مؤسسات التمويل الإنمائي عن طريق إطلاع المجتمعات المحلية على التمويل الإنمائي الذي سيمسها، وفي مساعدتها في الحصول على سبل الانتصاف عند وقوع الضرر.**